

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

أ. فاتح غلاب

جامعة المسيلة

الملخص:

إن المشهد العام لعالم المال والأعمال دخلت عليه الكثير من المؤثرات التي أصبحت تجبره على الشفافية والمسؤولية وكسب رضا المجتمع. بما يضمن عدم الإنتقاد على أقل تقدير. وفي الوقت الذي استوعبت فيه الشركات العالمية متطلبات المرحلة المقبلة لتقرير المحاسبي عن الاستدامة بدرجة نمو جد مرضية، فإن المؤسسات الاقتصادية العربية لا تزال تراهن على ضعف مؤسساتها وقتلتها، بالإضافة إلى النقص الفاتح في أنظمة المحاسبة البيئية والاجتماعية. والدليل على ذلك أن تقارير الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي نمت بما يفوق 66% في العام 2014 عن العام 2007. الكلمات المفتاحية: التقرير المحاسبي عن الاستدامة، المسؤولية الاجتماعية، الشفافية والمسؤولية.

Abstract:

The overall landscape of the business world has entered upon a lot of influences that force him to become a transparent, responsible and gain satisfaction of society to ensure that no criticism to say the least. At a time when global companies absorbed the next phase requirements to report accounting for sustainability degree of growth is very satisfactory, the Arab economic institutions are still betting on the weakness of its institutions, and I said, in addition to light the lack of environmental and social accounting systems. Proof of this is that the disclosure of sustainability and social responsibility at the global level reports have grown by over 66% in 2014 from 2007.

Key words: accounting report on sustainability, social responsibility, transparency and responsibility

تمهيد

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Développement)، من المفاهيم التي نالت الاهتمام سواء من الناحية الاقتصادية أو البيئية أو الاجتماعية، وهو النمط التنموي الذي يسعى لتحقيق رفاه المجتمع دون الإضرار بالبيئة ومواردها، وذلك لأنه يعتبرها ملكية مشتركة بين الأجيال الحالية والمستقبلية.

ونتيجة لذلك فإن إدارة استدامة المؤسسة تواجه تحديا ليس فقط لإدارة الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لأنشطة المؤسسة على نحو منظم، ولكن أيضا من أجل تزويد الأطراف ذات المصلحة بمعلومات عن القضايا الملائمة للاستدامة وكيف تتعامل المؤسسة معها، من أجل التأكد من التطور المستديم للمؤسسة وأعمالها بالإضافة إلى المشاركة الإيجابية في التطور المستديم للمجتمع عموما.

في حين ظهرت دراسات محاسبية عديدة تؤكد على أهمية التقرير المحاسبي في مدى التزام المؤسسات لممارستها للتنمية المستدامة، الذي ينبغي أن يكون على نفس درجة أهمية الإفصاح عن المسؤولية الاقتصادية كأساس لتحقيق الرفاهية الاجتماعية، كما أكدت دراسات أخرى على توسيع مجالات الإفصاح المحاسبي وعدم تركيزه على المعلومات التي تعكس العمليات المالية فقط، وإنما ينبغي أن يمتد لينطوي على مجالات جديدة، من أهمها الإفصاح عن الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة والمتمثلة في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث يعتبر التقرير والإفصاح عن التنمية المستدامة ذو أهمية

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

بالغة في اتخاذ القرارات خاصة قرارات الاستثمار، وذلك لتجنب الاستثمارات التي تسبب الأضرار البيئية والاجتماعية، حيث تؤكد دراسات الحالية على أهمية الإفصاح عن ممارسات المؤسسة للتنمية المستدامة.

أ. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما درجة الوعي لدى المؤسسات الاقتصادية العربية بالأخذ بالمبادرات الطوعية للتقرير المحاسبي عن الاستدامة في بيئة الأعمال؟

ولتسهيل الإجابة على التساؤل أعلاه سوف نقسم التساؤل إلى أسئلة فرعية التالية:

1. ما هو مفهوم التقرير المحاسبي عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية؟
2. فيما تتمثل منافع التقرير المحاسبي عن التنمية المستدامة في المؤسسات الاقتصادية؟
3. هل وصلت المؤسسات الاقتصادية العربية إلى مستوى من الوعي إلى التقرير الطوعي عن التنمية المستدامة؟

ب. فرضيات الدراسة

للإجابة على الإشكاليات الفرعية نطرح الفرضيات التالية:

1. تفصح تقارير الاستدامة عن معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية عن التنمية المستدامة للأطراف ذات المصلحة؛
2. يحقق التقرير المحاسبي عن التنمية المستدامة مجموعة من المنافع تشع رغبات الأطراف ذات المصلحة؛
3. هناك درجة من الوعي وصلت إليها المؤسسات الاقتصادية العربية بقيامها بالأخذ بالمبادرات الطوعية للتقرير المحاسبي عن الاستدامة.

ت. أهداف البحث:

يهدف البحث إلى وضع إطار نظري لمفهوم التقرير المحاسبي عن التنمية المستدامة من وجهة نظر محاسبية، كما يهدف البحث إلى تحديد مدى قيام المؤسسات الاقتصادية العربية بالتقرير المحاسبي عن الاستدامة بشكل طوعي، وذلك في ضوء استقراء وتحليل الإصدارات المهنية.

ث. أهمية البحث:

تتمثل أهمية البحث في عدة جوانب أهمها، ندرة البحوث المحاسبية في مجال التنمية المستدامة بصفة عامة، وتقارير استدامة المؤسسات الاقتصادية بصفة خاصة، بالرغم من الاهتمام المتزايد لقضايا التنمية المستدامة من وجهة نظر محاسبية على المستوى الدولي؛

ج. منهج البحث:

لقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي والذي يجمع بين الجوانب النظرية والميدانية، حيث قام الباحث بجمع المعلومات وعرضها وتحليلها سواء تعلق الأمر بالجانبين النظري أو التطبيقي، وذلك بهدف معرفة مدى قيام المؤسسات الاقتصادية العربية بالتقرير المحاسبي عن الاستدامة إذ ما قورن بالمؤسسات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ح. محاور الدراسة:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور رئيسية وهي كالتالي:

المحور الأول: ماهية التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية؛

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

المحور الثاني: تطوير ومحفزات التقرير عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية؛

المحور الثالث: التقرير المحاسبي عن الاستدامة عربيا.

المحور الأول: ماهية التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية

إن تقرير الاستدامة أو الإفصاح عن الاستدامة Sustainability reporting هو مصطلح واسع يستخدم لوصف قيام المؤسسات الاقتصادية بالإفصاح عن أدائها الاقتصادي والبيئي، والاجتماعي. وعادة يطلق عليها التقارير الثلاثية Triple bottom line reporting أو: تطور تقرير الاستدامة

بفحص التطور التاريخي للتقرير عن الاستدامة خلال العقود الحديثة يتضح أن الشركات قد غيرت وجهات نظرها أو اتجاهاتها عن تقاريرها غير الآلية. بالاستجابة إلى التحديات المجتمعية المختلفة حيث تتباين الخطوات والأنماط المختلفة لتقرير لاسيما في أوروبا بالاستجابة إلى المداخل الثلاثة للتنمية المستدامة. إن مرحلة التطور الأساسية التي برزت هنا تعكس احتمال أن بعض من الشركات المتطلعة للأمام قد أخذت تلك الخطوات المتتالية على نحو مبكر وإن بعض التأخر مازال قائما.

وقد نشأ التقرير المالي أصلا في القرن التاسع عشر حيث ركز على نحو حصري على الأسس النقدية، وامتدت في السبعينيات نحو الجوانب الاجتماعية. إن الاهتمام الأساسي قد يمثل في إخطار أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بخصوص أنشطة ومنتجات وخدمات الشركة، بالإضافة إلى الآثار الاجتماعية الايجابية والسلبية ذات الصلة.

حيث تمثل التركيز في الآثار الاجتماعية أو الفعالية الاجتماعية وجزئيا فقط في الكفاءة الاجتماعية على سبيل المثال في سياق تقارير القيمة المضافة Value Added Reports وبعد عقد من الزمن برزت التقارير البيئية وعلى مدى واسع تم إحلالها محل أنشطة التقرير الاجتماعي المبكرة. إن التركيز الرئيسي للتقرير البيئي يتمثل غالبا في الفعالية البيئية

Effectiveness Ecological وعبارة أخرى المستوى المطلق للآثار البيئية على سبيل المثال انبعاثات الهواء والمياه وقيم النفايات والضياح بدلا من تركيزها على الأبعاد فقط في أنشطة الاتصال، وقد بدأ إعداد التقارير في التركيز على بعدين مرتبطان معا هما: البعد الاقتصادي بالارتباط بالبعد البيئي "الكفاءة البيئية Eco Efficiency" وحاليا يتم بذل محاولات رئيسية تتمثل في إصدار تقارير متكاملة تتناول كافة الأبعاد الثلاثة والروابط بينهما. إن التحديات الرئيسية في تقارير الاستدامة التفاعلية تتمثل في التكامل السياقي Contextu alIntegration لتلخيص آثار أنشطة الشركة والمشاكل التركيبية والأولويات وعمليات اتخاذ القرار. وثانيها إن تقارير الاستدامة المتكاملة تواجه تحدي تكامل منهجي بهدف تضمين كافة الأنماط المتداخلة المختلفة للتقارير الموجودة، علاوة على أنشطة وقنوات الاتصال بالإضافة إلى إدارة المعلومات القائمة ومداخل المحاسبة التي توفر معلومات التقرير.¹

وفي مايلي سوف يتم شرح تطور ذلك على نحو أكثر تفصيلا مع التركيز الرئيسي على التطورات الأوروبية: ففي السبعينات تم تحقيق مستويات دخل مرتفعة وقد تحرك التركيز على الجوانب المجتمعية والسياسية إلى جودة الحياة. بينما تم أخذ الآثار السلبية للنمو الاقتصادي الكمي وتنظيم عمليات الإنتاج كمرحلة مركزية في معظم أجزاء أوروبا وفي ذلك الوقت بدأت شركات عديدة في نشر أهدافها وأنشطتها وأثارها الاجتماعية ليس كجزء من التقرير المالي التقليدي للشركة بل يتم إصدارها في تقارير اجتماعية معينة، وفي نهاية السبعينات فإن التقرير عن الحسابات الاجتماعية ونشر تقارير اجتماعية معينة قد احتفى على مدى واسع، وفيما بين الأسباب الخاصة بذلك التطور مايلي :

- توجه غير كاف للهدف؛
- عدم الوفاء باهتمامات معظم أصحاب المصالح للمعلومات التي غالبا ما يتم تصميمها على نحو علمي وبشكل بعيد عن حقيقة حياة معظم الأفراد؛
- إنآلية التقرير الاجتماعي كأداة علاقات عامة قد خفضت من مصداقيتها؛
- التكامل غير الكافي للتقرير الاجتماعي والمالي؛
- التطور الاقتصادي والسياسي الايجابي لأروبا مع تحركات العمل إلى قطاع الخدمات بالإضافة إلى ظروف العمل المحسنة .
- وقد برز التقرير البيئي في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات نتيجة كرد فعل للحوادث والكوارث البيئية على سبيل المثال Bhopal Schweizerhalle And Chernobgl الخطيرة الأخرى على سبيل المثال إحداهن Hoechst AG في التسعينات وكنتييجة لذلك فقد أدركت الشركات الأسباب الرئيسية وراء خلق تلك المشاكل البيئية ، وبهدف تجنب فقد الشرعية المجتمعية فقد بدأت الشركات تدعم على نحو جزئي إجباريا لمجموعة من القوانين الجديدة (التقرير الإلزامي compulsory reporting)، وجزئيا اختياريا بهدف توفير معلومات عن أنشطة الشركات الملائمة بيئيا لمجموعات مختلفة من أصحاب المصالح

إن تلك التقارير البيئية والانتباه التي حظيت به من وسائل الإعلام والمجتمع قد تزايد عددها على نحو جوهري منذ ذلك الحين وبعد ذلك، كما زادت أيضا جودة تلك التقارير على نحو مضطرد، علاوة على ذلك فإن أكثر من 3000 شركة في أوروبا قد تم تأهيلها طبقا لنظام الإدارة والمراجعة الاقتصادية الاجتماعية EMAS وتبعاً لذلك فقد أرغمت على نشر قوائم بيئية .

فمنذ منتصف التسعينات قامت شركات الإفصاح على نحو متزايد عن معلومات تتعلق بالعلاقة التبادلية بين المخرجات الاقتصادية والمدخلات البيئية (الكفاءة الاقتصادية) في تقاريرها الاقتصادية التي تم تطويرها أولا في الأدبيات الأكاديمية، والذي تم انتشاره عن طريق مجلس الأعمال العالمي لتطور الاستدامة والذي اخذ لاحقا الزعامة في نشر مدخل الكفاءة الاقتصادية داخل ممارسات الأعمال ، وعلى النقيض بالنسبة لتاريخ مفهوم الكفاءة الاقتصادية فان التحليل والعرض التناظري للكفاءة الاجتماعية كرابطة بين القضايا الاجتماعية والاقتصادية كوضع مقارن مازال محل تجاهل في تقارير الأعمال، ولا شك فان الأسباب المرتبطة وراء ذلك قد يكون بسبب العيوب والقصور في بداية التقرير الاجتماعي بالإضافة إلى الصعوبات في التحديد الكمي للجوانب الاجتماعية بالإضافة إلى ذلك فان تجميع العوامل الاجتماعية النقدية وغير النقدية تؤدي إلى مزيد من المشاكل المرتبطة بالقضايا البيئية .

ومنذ منتصف التسعينات وحتى نهاية ذلك العقد تم الاتجاه على نحو متزايد تجاه عدد الشركات التي تقوم بالتقرير عن الأبعاد الثلاثة للاستدامة. بمعنى أن عدد الشركات التي تدمج المعلومات المرتبطة بالجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية داخل تقريرها قد تزايد عددها على نحو جوهري ، ويعكس ذلك مطالبة تلك الشركات على تصوير صورة شاملة لأنشطة الاستدامة بالإضافة إلى إخطار أصحاب المصالح وإعلامهم بالمدى الذي خلاله تساهم في تنمية الاستدامة وكيف تتم المساهمة . وكنتييجة فان تلك الجوانب عادة ما يتم مراعاتها بطريقة مضافة وتحاول الشركات القائدة في الوقت الحاضر

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

أن تعظم في تكامل المعلومات المحاسبية البيئية والاجتماعية والمالية بطرق مختلفة تماما الأمر الذي يؤدي إلى التوسع في التقارير الحالية إلى مدى متباين واسع ومزيج متنوع من أنماط التقارير المختلفة بالإضافة إلى تطوير أنواع جديدة من التقارير.²

حيث نرى إن التقارير لم تعد مجرد توفير المعلومات البيئية للمستثمرين، ولتوسع فقط في نطاق أنشطتها، ولكن أيضا التقارير غير المالية بدأت بصورة متزامنة لتوفير المعلومات ذات الصلة إلى أكثر مجتمع شامل من أصحاب المصلحة. من هذا، فإن تقارير الاستدامة أصبحت من الآن فصاعدا في الواقع سبب ودافع للشركات للكشف والتقرير عن معلومات من الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية.

ثانيا: مفاهيم متعلقة بتقارير الاستدامة

تعريف WBCSD " نحن نعرف تقارير التنمية المستدامة بأنها التقارير العلنية من قبل الشركات لتزويد أصحاب المصلحة الداخلية والخارجية بصورة وأنشطة الشركات على الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية"³.

تعريف KPMG " تقارير المسؤولية المشتركة، وهي تلك التقارير التي تتضمن كمية ونوعية المعلومات المتعلقة بالأداء المالي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي والأخلاقي على نحو متوازن"⁴.

تعريف GRI " تقارير التنمية المستدامة تعبر عن ممارسة عمليات القياس والإفصاح عن التنمية المستدامة، وأن تكون الشركة مسؤولة أمام الأطراف ذات المصلحة الداخليين والخارجيين للأداء التنظيمي نحو هدف التنمية المستدامة"⁵.

تعريف Accountability " التقرير عن الاستدامة هو مجموعة من المعلومات التي تعدها الشركة وتفصح عنها حول أدائها المستدام سواء التقرير للعامة أو للأطراف الداخليين أو الخارجيين"⁶.

ويمكن تعريف تقرير الاستدامة على انه تقرير سنوي غير مالي يتم إصداره من قبل المؤسسات المسؤولة للإفصاح عن أثرها في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، يمثل التقرير وسيلة لقياس الأداء والإفصاح عن دور المؤسسة في مجال الاستدامة انطلاقاً من مسؤولية المؤسسة في تعزيز التزامها تجاه توقعات الأطراف ذات المصلحة (مثل الموظفين والمساهمين والمجتمع المحلي والبيئة والحكومة والعملاء) بهدف تحقيق التنمية المستدامة.

المحور الثاني: تطوير ومحفزات التقرير عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية

لاحظ الكثير من مراقبي التقرير عن الاستدامة sustainability المقدمة من طرف الشركات على سبيل المثال mackay (2000)، (2006) context، (2005) kpmg، إن عددا كبيرا من الشركات يقدمون معلومات بيئية واجتماعية أو أي معلومات مماثلة قد زادت بشكل واضح منذ أوائل التسعينات والآن تعتبر ذلك النوع من التقرير قد ذاع حيته على نحو شائع فيما بين الشركات الكبيرة حول العالم.

ان مدى نمو والتغيرات في إعداد ذلك التقرير قد تم عكسه في الدراسة الميدانية الدولية لثلاث سنوات لمؤسسة kpmg عن التقرير عن مسؤولية الشركة reporting corporate responsibility حيث استهدفت تلك الدراسة تحليل الاتجاهات في التقرير عن مسؤولية الشركات عن طريق الشركات الأكبر في العالم متضمنا 250 شركة الأكبر من بين عدد 500 شركة في كل من البلاد محل الدراسة بما فيها المملكة المستخدمة⁷.

وقد أوضحت دراسة هذه أن التقرير عن مسؤولية الشركات قد تزايد على نحو ملحوظ فيما بين الأعوام 2000.2005 وعلى الرغم من ان ذلك قد تزايد في كافة القطاعات الاقتصادية الستة عشر في تلك الدراسة الميدانية فان التغيير كان

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

ملحوظا على نحو خاص في قطاعات التمويل والأوراق المالية والتأمين. والجدول الموالي يوضح التغيرات في التقرير عن مسؤولية الشركات فيما بين الاعوام 2002 حتى 2005.

جدول رقم 02: التغيرات في التقرير عن مسؤولية الشركات فيما بين الاعوام 2002 حتى 2005

2005		2002		تقارير الاستدامة
%	عدد	%	عدد	
52	129	45	112	1_ تقوم عدد 250 شركة بنشر معلومات حول الاستدامة في تقرير منفصل
30	39	29	32	2_ إن جزء من تلك الشركات التي تنشر تقارير منفصلة عن الاستدامة تخضع معلوماتها إلى خدمات المراجعة بهدف توفير تأكيد معقول عنها.
71	71	49	49	3_ إن الشركات الأكبر بالمملكة المتحدة (100 شركة) تقوم بنشر معلومات حول الاستدامة في تقارير منفصلة
54	38	33	26	4_ إن جزء من تلك الشركات الأكبر بالمملكة المتحدة تخضع معلوماتها للمراجعة بهدف توفير تأكيد معقول عنها.
				5_ يتم إعطاء عناوين تقارير المسؤولية الاجتماعية في الشركات 250 التي تنشر تقارير منفصلة على النحو الآتي:
17	22	10	11	_ تقرير الاستدامة (تقارير بيئية واجتماعية واقتصادية)
13	17	73	82	_ تقارير بيئية وصحية والأمان
				_ تقارير اجتماعية
2	2	3	3	
				6_ جزء من 250 شركة في قطاعات اقتصادية مختلفة تقوم بنشر تقارير عن مسؤولية الاجتماعية:
100	5	100	5	_ الكيماويات
100	7	86	6	_ صيدلانيات
92	11	58	11	_ المنافع
91	21	48	21	_ الالكترونيات والكمبيوتر
80	16	58	11	_ البترول والغاز
85	17	73	11	_ السيارات
57	63	24	67	_ الأوراق المالية والتأمين
31	53	54	42	_ التجارة

Source, Kpmg, op cite, 2005, p 4.

وفي ظل ذلك المدى والنمو السريع للتقرير عن مسؤولية الشركات فإن السؤال المطروح: ما الذي يدفع الشركات بالارتباط بذلك التقرير؟

يمكن تحديد ثلاث عوامل رئيسية هي محفزات الأعمال، تفضيلات المستخدمين وإطار العمل التنظيمي:

أولاً- محفزات الأعمال: إن أهمية مبررات الأعمال والمشروعات الاقتصادية وتأثيرها على تحفيز الشركات بالارتباط بأنشطة مسؤوليات الشركات والتقرير عنها قد تم إلقاء الضوء عليه عن طريق كل من خدمات بحوث الاستثمار الأخلاقية *ethical investmentre searche services* مؤسسة KPMG, 2005. حيث أشارت تلك الدراسات البحثية على

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

سبيل المثال إلى انه بالنسبة لبعض الشركات هناك بلا شك قضية مالية إيجابية لتبني وتعزيز ممارسات أعمال مسؤولة. وقد تزايدت الشركات من مبيعاتها وربحيتها عن طريق زيادة سمعتها في شوق المستهلك الأخلاقي. إن عدد من المستهلكين الذين يتخذون قرار بخصوص المشتريات الأخلاقية يعتبر في الأولوية كما أنها ملزمة، بالإضافة إلى ذلك فإن الشركات المسؤولة لديها إمكانية مستقبلية على تحسين الإدارة المالية عن طريق إجراء تحسينات في اتجاهات فريق العمل والإنتاجية والتحسينات على العمليات الداخلية. إن تخفيض تكاليف التشغيل يمكن أن يتم تخصيصها أيضا بجانب تحسينات الأداء البيئي. وكمثال مباشر واضح على ما يتعلق بتخفيض استخدام الطاقة والذي يؤدي إلى تقليل كل من التكاليف وانبعثات الطاقة.⁸

وفي نفس الاتجاه فإن الدراسة المسحية لمؤسسة KPMG2005 الخاصة بالسنوات الثلاثة المنتهية في عام 2005 قد أفادت بأن أكثر المحفزات شيوعا للاستدامة كما تم التقرير عنها بنسبة 74% عن الشركات تتمثل في المبررات الاقتصادية. وهي ترتبط أما مباشرة بقيمة حملة الأسهم المتزايدة (تم تحديد بنسبة 39% من الشركات) أو بالقيمة السوقية (كما تم التقرير عنها بنسبة 21%) أو قد ترتبط على نحو غير مباشر من خلال فرص الأعمال المتزايدة والابتكار والسمعة والمخاطر المنخفضة. إن معظم نصف تلك الشركات قد أفادت عن أن الابتكار وتخفيض المخاطر تمثل المحفزات الرئيسية. وحوالي نصف الشركات حددت أيضا أن تحفيز العاملين وراء المحفز وراء سلوك مسؤولية الشركات الاجتماعية. و فقط حوالي ربع الشركات المذكورة أشارت إلى التأكيد على أن السمعة والعلاقة التجارية (9% مذكورة على أنها تمثل وفورات في التكلفة)، هو المحفز الرئيسي وراء التقرير عن المسؤولية الاجتماعية للشركات.⁹

ثانياً- تفضيلات المستثمرين: من منظور محفزات الأعمال المحددة بأعلاه من الثابت أن هناك آثار واضحة لمستثمري الأنشطة البيئية على المسؤولية الاجتماعية للشركات. إن تلك الظاهرة قد تم الاعتراف بها عن طريق Caplan و Gilmour والذين أفادا في تقريريهما بالآتي:

" بدأ مجتمع المستثمرين العالمي في تطوير إجماع عن توقع السلوك الشركات المنتظر ونوع المعلومات التي يجب إن يتم التقرير عنها". إن المحللين والمستثمرين ألان يطرحون أسئلة حول الاستدامة المرتبطة بقضايا مقاييس الأداء ذات الصلة ارتباطا بالمقاييس المالية. وكمثالين على الشركات الكبيرة التي واجهت تلك الأسئلة المرتبطة بآثار القضايا البيئية والاجتماعية في اجتماعات الجمعية العامة السنوية هما شركة Bp وشركة Coca_Cola حيث طلب من شركة Bp التكيف مع تغير المناخ. في حين طلب من شركة Coca_Cola الرأي عن المدى الذي خلاله يمكن أن يتم إعادة تدوير زجاجاتها ومعلباتها.

علميا؛ فإن ضغط المستثمر على الشركات قد تم التأكيد عليه وتقويته عن طريق تغطية وسائل الإعلام لأنشطة الشركة بالإضافة إلى إمكانية التواصل بالانترنت. ذلك التطوير قد أدى إلى زيادة وعي الجمهور بقضايا مسؤولية الشركات الاجتماعية. كما أنها قد سهلت من تركيز الحملات الإعلامية على الجوانب البيئية المسؤولية الاجتماعية للشركة عن طريق التفعيل عن طريق النشطاء السياسيين. وكنتيجة إلى ذلك فإن الشركات أصبحت تخضع لتدقيق متزايد، مع الضغوط المنظمات غير الحكومية فضلا عن تأثير اتجاهات المستهلكين ذوي المعرفة¹⁰

فإذا ما اضطرت الشركات إلى تملق الجمهور كسبا لإرضائهم والوصول للنفوذ من خلال التجمع المتزايد للمستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار في الشركات الصديقة للبيئة والمسؤولية اجتماعيا وأخلاقيا من ثم فهذا يحتاج إلى القيام بالشرح

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

والتوضيح للمستثمرين وأصحاب المصالح الأخرى بان سلوكهم يتسم بالمسؤولية البيئية والاجتماعية والأخلاقية. ولذلك افن هناك ميزة تشتق من ذلك على الأقل للشركات المسجلة بالبورصة أن يتم الإفصاح عن معلومات ملائمة لمساعدة المستثمرين على اتخاذ قراراتهم في هذا الشأن.

وبالاستجابة إلى رغبة المستثمرين في الاستثمار في شركات مسؤولة بيئيا واجتماعيا وأخلاقيا فان على سبيل المثال فقد تم تطوير منتجات Ftse4 ، ومؤشر الاستدامة Dow Jones ومشروعات الإفصاح عن الكربون ودليل قيادة الإفصاح عن المناخ. في عام 2007.

وقد حدد تقرير Eiris الآتي:

" إن قيمة أموال الاستثمار المسؤولة قد نمت على نحو سريع في العشرة سنوات السابقة. وفي الحقيقة فان البعض قد طالب أن يكون الاستثمار المسؤول هو الآلية المالية الأكثر في النمو في الولايات المتحدة وأوروبا خلال العشر سنوات السابقة، بالإضافة إلى ذلك فان بدأت أعداد متزايد من المستثمرين الرئيسيين في إدخال اعتبارات العوامل البيئية والاجتماعية والحوكمة على قراراتهم الاستثمارية. ونتيجة لذلك فان الشركات قد تم تحفيزهم على السلوك على نحو مسؤول من اجل الوصول إلى ذلك الحجم المتزايد من الأموال الاستثمارية"¹¹.

إن القيم المستثمرة في الأموال المسؤولة كانت مذهلة، ففي أكتوبر 2007 كان لدى الشركات المتضمنة في djsi قيمة سوقية إجمالية بمبلغ 13 تريليون دولار (sam, 2007) في أوروبا. وفي جانفي 2006 بلغت الأموال المستثمرة في المشروعات الاستثمارية المسؤولة ما يزيد عن 1313 بليون جنيه إسترليني وحوالي 879 بليون جنيه إسترليني في المملكة وحدها.¹²

ثالثا_ إطار العمل التنظيمي: يلاحظ أن التشريعات واللوائح التي تحكم الأداء البيئي والاجتماعي والتقرير على ذلك الأداء كان لها اثر جوهري على الشركات. في بعض الحالات فان إطار العمل التنظيمي يؤثر على أنشطة الشركات بطريقة من شأنها أن تجعلها مفيدة للشركات عن طريق القيام بإفصاحات الملائمة لحملة الأسهم وأصحاب المصالح الأخرى. وفي حالات أخرى فان التشريع واللوائح يصف المعلومات البيئية والاجتماعية وغيرها من المعلومات الملائمة المطلوب من الشركات توفيرها.

تقييم اثر الإبلاغ عن الاستدامة:

يعتبر تقديم التقارير غير المالية أمر اختياري في معظم الحالات وحتى الآن، حيث تعتبر تقارير الاستدامة وبشكل أولي ممارسة للعلاقات العامة وتسمى أحيانا "green wash" لتعطي الانطباع عن قلقها إزاء القضايا الاجتماعية والبيئية. وما زال التساؤل المطروح: حول ما هي أهمية وجود تقرير الاستدامة؟

يعد الإعداد لمثل هذا التقرير إعدادا طوعيا للشركات، ولكن البحوث تقترح نظريتان واضحتان مميزتان بالنسبة لهذا التساؤل والإجابة تتمثل في، النظرة الأخلاقية مقابل الاقتصادية.

فمن الناحية الأخلاقية؛ فان المؤسسات تتحمل الالتزامات الاجتماعية والأخلاقية للمشاركة في النشاطات. بمسؤولية اجتماعية، وبتالي تشير تقاريرها إلى مثل هذه النشاطات، لان ذلك يعتبر العمل الصحيح الذي يجي عمله. ومن ناحية أخرى، وبالنسبة للنظرة الاقتصادية، فان التأكيد على هذه التقارير تبني لوجود السمعة الأفضل للمؤسسة، ويعمل على زيادة وفوائد حملة الأسهم بشكل مباشر وغير مباشر.

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

ونعتقد بأنه إذا تمت تلبية احتياجات المجموعات المختلفة من أصحاب المصالح، وعلى رأسهم العملاء والموظفين والمجتمع، عندها سوف يتم الحصول على الربح العادل للمستثمرين، وبالتالي دعم النظرية الاقتصادية لإنتاج المسؤولية الاجتماعية. وعلى الرغم من عدم وجود صلة مباشرة تربط بين نشاطات المسؤولية الاجتماعية مع التوفيرات في التكلفة، إلا أنه غالباً ما يلي ذلك فوائد غير ملموسة، مثال على ذلك؛ فإن غياب المعلومات، يمكن أن يؤدي إلى أن الكثير من الناس سيفترضون الأمور السيئة عن القضايا البيئية والصحية وعن السلامة الموجودة في المؤسسة¹³.

4/2/3 منافع الإفصاح عن تقارير الاستدامة

يحقق الإفصاح عن تقارير الاستدامة مجموعة من المنافع تتمثل في الآتي¹⁴:

1- التركيز على الشفافية:

يحقق الإفصاح عن تقارير الاستدامة الشفافية، وذلك من خلال توصيل أهداف المؤسسة الاقتصادية ورؤيتها وكيفية إدارتها للمخاطر، وتعاملها مع تأثيرات عملياتها البيئية والاجتماعية والاقتصادية. وهذا يدعم وجود أساس سليم للحوار مع أصحاب المصالح، مما يؤثر على نجاح المنشأة طويل الأجل وقيمتها.

2- خلق قيمة مالية:

يتضمن تقرير الاستدامة جمع وتحليل بيانات عن الموارد والمواد المستخدمة وتقييم عمليات المشروع، مما يمكن إدارة المؤسسة الاقتصادية من تحديد الفرص لتوفير التكلفة وتوليد الإيرادات، وذلك من خلال إدارة استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة الاقتصادية بصورة كفاء.

3- تدعيم السمعة:

سمعة المنشأة هي دالة لطريقة عملها وإدارتها لأنشطتها، والتي يدركها أصحاب المصالح على الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لمجالات أعمالها. ويلعب تقرير الاستدامة دوراً هاماً في تشكيل أدراك أصحاب المصالح مما يساعد على حماية وتدعيم سمعة المؤسسة الاقتصادية.

4- تحقيق التحسينات المستمرة:

الإفصاح عن معلومات الاستدامة يركز اهتمام الإدارة على مدخلها وإستراتيجيتها نحو الاستدامة، مما يحفز العمل نحو التحسين المستمر في مجالات الأداء المفصّل عنها ويدعم خطط الاستدامة التي تضعها الإدارة في تقرير الاستدامة.

5- تحسين الالتزام بالإجراءات والتشريعات:

يفصح تقرير الاستدامة عن مدى التزام المؤسسة الاقتصادية بالإجراءات والتشريعات في المجالات المختلفة البيئية والاجتماعية وحقوق الإنسان. وهذا يساعد على إدراك أصحاب المصالح مدى وفاء المؤسسة الاقتصادية بمسئوليتها والتزامها بالتشريعات والقوانين واللوائح المرتبطة بمجال عملها.

6- إدارة المخاطر:

يوفر تقرير الاستدامة معلومات عن المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة الاقتصادية وكيفية مواجهة وإدارة تلك المخاطر من جانب الإدارة.

7- تشجيع الابتكار:

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

يمكن تقرير الاستدامة المؤسسة الاقتصادية من تدعيم وضعها التنافسي، وذلك من خلال دراسة وتحليل احتياجات أصحاب المصالح وتوقعاتهم والحصول على فهم أفضل لمتطلباتهم، مما يؤدي إلى تحفيز الإدارة على الابتكار والتطوير لعمليات وأنشطة المؤسسة الاقتصادية وتطوير منتجاتها وخدماتها وذلك لتمييز نفسها وتدعيم الوضع التنافسي للمؤسسة الاقتصادية.

8- تدعيم نظم الإدارة واتخاذ القرارات:

الإفصاح عن تقرير الاستدامة يساعد علي دمج القضايا المرتبطة بالاستدامة داخل عمليات اتخاذ القرارات، مما يساعد الإدارة على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية، والتعرف على الفرص والتهديدات الخارجية، والتعرف على نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة الاقتصادية والتعامل معها.

9- زيادة إدراك وتحفيز العاملين:

الموظفين الحاليين والمحتملين يكون لديهم توقعات حول السلوك البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمؤسسة الاقتصادية، ويهتموا بهذه العوامل لتقرير البقاء والاستمرار مع المؤسسات الاقتصادية. ويساعد نشر معلومات مرتبطة بالاستدامة في زيادة ولاء الموظفين والعاملين لدى المؤسسات الاقتصادية، وتخفيض معدل دوران العمال، بالإضافة إلى زيادة قدرة المؤسسات الاقتصادية على جذب موظفين ذوي جودة وحرارة عالية.

10- جذب رؤوس الأموال:

مع زيادة إدراك المستثمرين للقضايا المرتبطة بالاستدامة، وإدخال تلك القضايا والاعتبارات داخل عمليات اتخاذ القرارات الاستثمارية، وكذلك المقرضين عند اتخاذ قرارات الإقراض والائتمان، تستجيب الوحدات الاقتصادية لتوقعات المستثمرين والمقرضين من خلال نشر تقارير الاستدامة

المحور الثالث: التقرير المحاسبي عن الاستدامة عربيا

أولاً: دول الخليج العربي

فتحت الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية المتتالية الأبواب على مصراعيها لانتقادات حادة لشركات القطاع الخاص سيما كبيرة الحجم منها. وبسبب إسهاماتها المباشرة في إحداث الأزمات، تلقت البنوك والمؤسسات المالية العالمية النصب الأعظم من الانتقادات، بل وتعدى الأمر إلى الهجوم على بعض فروع البنوك خلال التظاهرات المستمرة لحركة "احتلوا وول ستريت" ومثيلاتها من الحركات الاحتجاجية التي سادت كبريات الدول الرأسمالية. وظهرت خلال الفترة الأخيرة مصطلحات تقلل من شأن كبار المدراء ولعل أشهرها وصفهم بـ "القطط السمان" نظراً للتحمة التي تصيهم مالياً نتيجة لضخامة مكافآتهم في الوقت الذي دمرت فيه سلوكياتهم الأسواق وانعكست سلباً على أداء الاقتصاديات التي تمس بشكل مباشر حياة الملايين من البسطاء.

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

وفي الخليج العربي، لم يكن الوضع بتلك القتامة التي سادت المشهد العالمي، إلا أن هناك بعض الأحداث التي عكرت صفو النمو الاقتصادي الهيدروكربوني وتمثلت بممارسات غير مسؤولة أو ربما "مغامرات غير محسوبة" للعديد من كبريات المؤسسات المالية التي لا تزال قوائمها المالية ترزح تحت وطأة المخصصات.

وبالمحمل فإن المشهد العام لعالم المال والأعمال دخلت عليه الكثير من المؤثرات التي أصبحت تجبره على الشفافية والمسؤولية وخطاب ود الجماهير بما يضمن عدم الانتقاد على أقل تقدير. وفي الوقت الذي استوعبت فيه الشركات العالمية متطلبات المرحلة المقبلة، يبدو أن المؤسسات العربية لاسيما الخليجية منها لا تزال تراهن على ضعف مؤسسات المجتمع المدني وقتلتها، بالإضافة إلى الوهن في أنظمة المحاسبة على الإساءات البيئية والاجتماعية والاستهلاكية. والدليل على ذلك أن تقارير الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي نمت بما يفوق 66% في العام 2014 عن العام 2007 في الوقت الذي ارتفع فيه عدد هذه التقارير في دول الخليج العربي من 5 في العام 2007 إلى 15 في العام 2011¹⁵

إن لهذه الأرقام الخجولة دلالات عميقة بلا شك، فلو تأملناها بشكل متعمق نجدتها ضعيفة سيما وأن غالبية التقارير المرصودة كانت في دولة الإمارات العربية المتحدة وكانت للمؤسسات حكومية أو شبه حكومية، ما يعني أن جل القطاع الخاص لا يزال غير معني بمفاهيم الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية.

ومن هنا تبرز إسهامات الرواد على أنها إنجازات يسجلها التاريخ. وفقاً لقاعدة بيانات "كوربوريتريجيستر" المتخصصة في رصد تقارير الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية، فإن أول شركة خليجية كانت قد أطلقت تقرير استدامة أو مسؤولية اجتماعية هي شركة أبو ظبي لصناعات الغاز وكان ذلك في العام 2002 تلتها شركة أبو ظبي الوطنية للنفط في العام 2003.

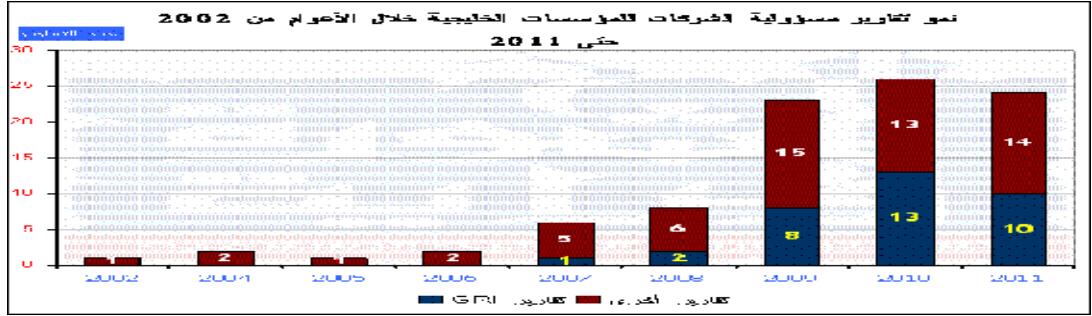
أما فيما يتعلق في البنوك الخليجية فقد كان أول بنك يصدر تقرير مسؤولية اجتماعية هو بنك برقان الكويتي يرافقه بنك قطر الوطني وكان ذلك في العام 2007 وفقاً لقاعدة بيانات "كوربوريتريجيستر". وقد تتالت بعض البنوك الخليجية على إصدار تقارير المسؤولية الاجتماعية تشتمل في أغلبها على النشاطات الخيرية التي قامت بها تلك البنوك خلال عام مضى بالإضافة إلى إحتلال الصور لمساحات كبيرة جداً من حيز التقارير مما يجعلها تقارير تميل للدعائية أكثر من كونها تقارير إفصاحية عن الممارسات المسؤولية اجتماعياً.

وتعتبر أفضل التقارير التي تصدر في مجال الاستدامة (التي تشتمل على إفصاحات المسؤولية الاجتماعية ضمناً) هي التقارير التي تصدر وفقاً لمعايير المبادرة العالمية لإعداد التقارير (Global Reporting Initiative GRI) ويعتبر البنك الأهلي التجاري السعودي رائداً بين البنوك الخليجية في إصدار هذا النوع من التقارير حيث أصدر أولها عام 2009 تبعها آخر في عام 2010 وأخيراً عام 2011. ويليه في الريادة بنك أبو ظبي الوطني الذي أصدر تقريره الأول عام 2010 تلاه بثنان عام 2011. أما البنك الخليجي الثالث الذي التزم بمعايير GRI في تقارير الاستدامة فكان بيت التمويل الكويتي الذي أعلن عن تقريره أواخر 2011. ويذكر أن بيت التمويل الكويتي هو أول بنك إسلامي في العالم وأول بنك كويتي وأول شركة كويتية تصدر تقريرها حول الاستدامة وفقاً لمعايير GRI، مع العلم أن مؤسسة نفط الكويت كانت قد أعلنت أواخر العام 2011 عن عملها في إنهاء تقريرها للاستدامة وفقاً للمعايير العالمية¹⁶.

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

وتحتل دولة الإمارات العربية المركز الأول خليجياً من حيث عدد تقارير الاستدامة التي تم إصدارها وفقاً للمعيار الدولي وبواقع 27 تقريراً، تليها السعودية بواقع 5 ثم قطر والكويت بواقع تقرير واحد ثم البحرين وعمان بدون أي تقرير. حيث تمثل الأشكال التالية نمو تقارير الاستدامة ونوع المؤسسات التي تصدر هذه التقارير سواء من مؤسسات حكومية أو غير حكومية:

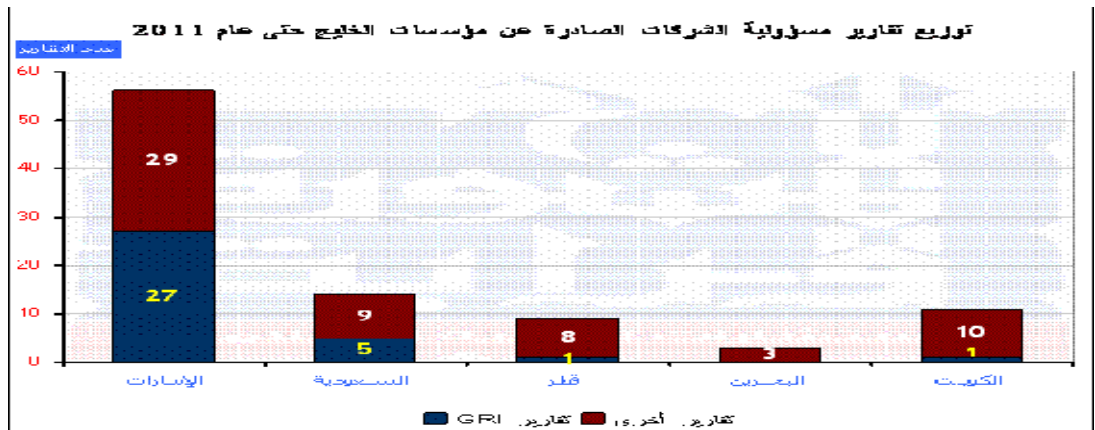
شكل رقم 01: نمو تقارير مسؤولية الشركات للمؤسسات الخليجية من 2002 إلى 2011



المصدر: التقرير الدوري الأول: الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في دول الخليج العربي، شركة المشورة والراية للاستشارات المالية الإسلامية، 2012، الكويت. ص 12.

حيث يلاحظ من الشكل 01 درجة نمو الإفصاح عن الاستدامة في دول الخليج العربي من سنة 2002 إلى سنة 2011، فنرى درجة نمو إصدار تقارير عن المسؤولية من سنة 2002 مؤسسة واحدة إلى سنة 2004 بمؤسستين ثم تراجع سنة 2005 إلى مؤسسة واحدة، ثم سنة 2006 إلى مؤسستين فقط، أما بداية 2007 ظهر الالتزام بالإفصاح الطوعي عن الاستدامة اعتماداً على مبادرة التقارير العالمية GRI بالالتزام مؤسسة واحدة فقط في حين نفس السنة إصدار تقارير طوعية دون الاعتماد على مبادرة التقارير العالمية ما يقارب 05 مؤسسات إلى أن تزايد في سنة 2011 إلى إصدار تقارير الاستدامة وفق ل GRI ما يقارب 10 مؤسسات وفي نفس السنة ما يقارب 14 مؤسسة تصدر تقارير الاستدامة دون اللجوء لتلك المبادرة. أما المؤسسات المترمة بإصدار تقارير المسؤولية المتمثلة في تقارير الاستدامة تتباين في الدول الخليجية وفق الشكل الموالي:

شكل رقم 02: توزيع تقارير مسؤولية الشركات الصادرة عن مؤسسات الخليج حتى 2011



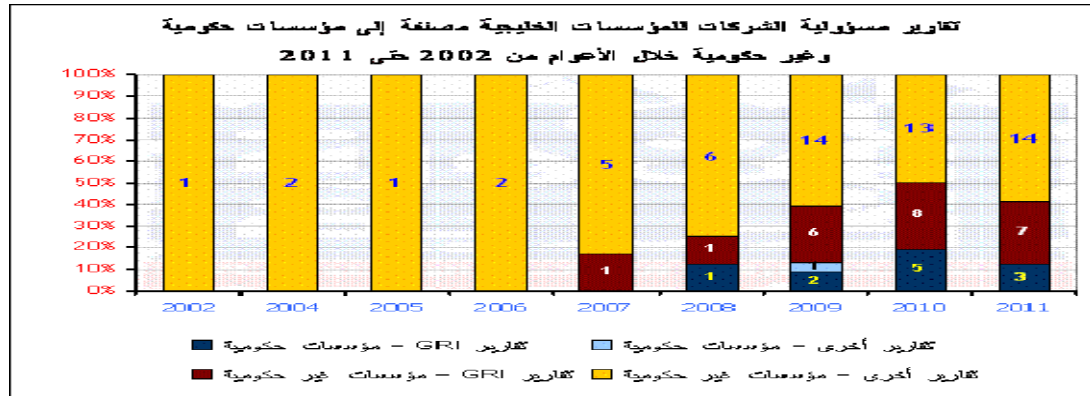
المصدر: نفس المرجع السابق

ما يلاحظ من الشكل 02 أن الإمارات تصدر ترتيب الدول الخليجية من حيث إصدار تقارير الاستدامة ما يقارب 27 مؤسسة بالنسبة لتقارير الاستدامة وفق لمبادرة GRI وما يقارب 29 مؤسسة تقدر تقارير أخرى، ثم تليها دولة

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

السعودية ب 05 مؤسسات تقوم بإصدار تقارير الاستدامة وفق GRI و 09 مؤسسات بخلاف ذلك، ثم تليها دولة الكويت ما يقارب مؤسسة واحدة فقط قيامها بإصدار تقارير الاستدامة وفق GRI و 10 مؤسسات بخلاف ذلك، وبعدها تلي دولة قطر ما يقارب مؤسسة واحدة فقط قيامها بإصدار تقارير الاستدامة وفق GRI و 08 مؤسسات بخلاف ذلك، وفي الأخير دولة البحرين تقوم 03 مؤسسات بإصدار تقارير المسؤولية دون اللجوء إلى GRI. أما نوع المؤسسات التي تصدر تقارير الاستدامة في كل من دولة الإمارات والسعودية والكويت وقطر وأخرها البحرين في هي ممثلة وفق الشكل التالي:

شكل رقم 03: تقارير مسؤولية الشركات للمؤسسات الخليجية مصنفة إلى مؤسسات حكومية وغير حكومية من 2002 إلى 2011



المصدر: نفس المرجع السابق

ثانياً: المؤشر المصري لمسئولية الشركات

تعتبر البورصة المصرية (EGX) واحدة من أربع بورصات رائدة انضمت إلى "مبادرة البورصات ذات التنمية المستدامة والمسئولية المجتمعية (SSE) في عام 2009". وتهدف هذه المبادرة، التي أسسها الأمين العام للأمم المتحدة، إلى زيادة شفافية والتزام الشركات المدرجة بالبورصة بقضايا الإدارة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات. في 23 مارس 2010 قامت البورصة المصرية بإطلاق مؤشر S&P EGXESG ويعتبر هذا المؤشر الأول والوحيد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المصمم لتتبع أداء الشركات المدرجة في البورصة المصرية والتي تُظهر القيادة في الإدارة البيئية والاجتماعية وقضايا حوكمة الشركات. قامت البورصة المصرية بالتعاون مع كل من مركز المديرين المصري EIoD ومؤسسة ستاندرد آند بورز ببناء مؤشر S&P/EGXESG، والذي يعد الثاني على مستوى الأسواق الناشئة، فبعد نجاح إطلاق المؤشر في الهند S&P/India ESG، تم بناء وتطوير المؤشر للسوق المصرية.

- مكونات المؤشر:

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

٢_ التقييم الكمي: يتم تقييم الشركات المقيدة في البورصة المصرية بناء على ثلاث عوامل: 1_ الشفافية والإفصاح، 2_ حوكمة الشركات، 3_ الممارسات البيئية والاجتماعية.

٣_ التقييم الكيفي: يتم التقييم الفعلي للشركات على مقياس من 5 إلى 1 بناء على مصادر مستقلة للمعلومات والقصص الإخبارية والمواقع الالكترونية وتقارير المسؤولية الاجتماعية.

٤_ النقاط المجمعة: يتم الحصول على هذا المجموع من خلال جمع نقاط المجموع الكمي للشركة، ونقاط المجموع الكيفي، ويتم ترتيب الشركات واختيار أعلى 30 شركة وفقاً لمجموع النقاط الكلي.

٥_ الوزن النهائي: تحصل كل شركة على وزنها النهائي في المؤشر والذي يتوقف على مجموع نقاطها النهائي في كل من الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات.

تتعمد منهجية ستاندرد أند بورز لمؤشر S&P/EGXESG في اختيارها للشركات على اختيار أفضل الشركات أداء وفقاً للمعايير البيئية والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة (الأعلى في مجموع النقاط) من بين أنشطة 100 شركة مقيدة في البورصة المصرية

يتم إجراء التحليل الكيفي للشركات لـ 100، وفقاً للمسوح واستقصاءات الرأي المعدة من قبل ستاندرد أند بورز لمؤشر، ويتم الاعتماد على منهجية الإفصاح والشفافية transparency and disclosure، وتقوم هذه المنهجية على الإفصاح الفعلي للشركة فيما يتعلق بكل من الجوانب البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، ويعتمد التحليل على شقين هما معايير البيئة والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة، وارتكزت ستاندرد أند بورز في إعدادها للشق الأول على كل من Global Reporting Initiative GRI و global compact وأهداف الألفية development goal millennium في حين قامت في إعدادها لقياس معايير الحوكمة بتعديل منهجيتها في حوكمة الشركات بما يتوافق مع السوق المصرية¹⁷.

ويأتي تدشين البورصة المصرية لهذا المؤشر، في إطار اهتمامها بالاتجاهات العالمية الحديثة في مؤشرات أسواق المال، والتي بدأت في التركيز على معايير التنمية المستدامة، خاصة في ظل توجه المستثمرين للربط بين المعايير المالية ومعايير الأنشطة غير التقليدية للشركة، كالحفاظ على مستويات أداء بيئي جيد، ومسؤولية اجتماعية متميزة للشركة، وإتباعها لمعايير الحوكمة. بل إن الاتجاهات الحديثة في مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات، أخذت تركز على أهمية هذه المسؤولية في كونها إحدى الأدوات التي يمكن للشركات أن تستخدمها في إدارتها للمخاطر التي تواجهها، وهو ما ظهر جلياً في قيام الهند بتدشين هذا المؤشر في عام 2008، كأول سوق ناشئة، وتلاها قيام البورصة المصرية، بدراسة وبناء وتطوير هذه النوعية من المؤشرات مع المؤسسات العالمية.

ثالثاً: التقرير المحاسبي عن الاستدامة في الجزائر

يمكن الحكم عليها من خلال ما سبق ذكره من المؤشرات العالمية (الجوانب البيئية والمسؤولية الاجتماعية والحوكمة)

يعتبر موضوع حوكمة الشركات من أهم الموضوعات التي تستقطب اهتمام الجزائر في ظل الوضع الراهن حيث أصبح أولوية وإستراتيجية وطنية، ومرد ذلك يعود للحاجة الماسة والمتنامية لمؤسساتنا قصد توطيد قدراتها التنافسية الداخلية للفوز برهانات وتحديات سوق مفتوح ومتطور، ونتيجة لذلك قامت سنة 2009م بإطلاق إصدار تحت عنوان "ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر" حيث عرف في هذا الميثاق الحكم الراشد للمؤسسة بأنه "عبارة عن فلسفة تسيريه ومجموعة من التدابير العملية الكفيلة في آن واحد لضمان استدامة وتنافسية المؤسسة بواسطة تعريف حقوق وواجبات الأطراف

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

الفاعلة في المؤسسة وتقاسم الصلاحيات والمسؤوليات المترتبة على ذلك¹⁸. وهذا نتيجة لتفاعل الجمعيات واتحادات الأعمال الجزائرية بمبادرة لاكتشاف الطرق التي تهيئ تشجيع الحومة الجيدة في مجتمع الأعمال بغاية جذب الاستثمار الأجنبي المباشر ولقيادة هذه العملية قام أصحاب المصالح في القطاعين العام والخاص عام 2007 بإنشاء مجموعة عمل لحوكمة الشركات، حيث وفي مؤتمر وطني عقد في 11 مارس 2009، أعلنت كل من جمعية "كير" (CARE)، واللجنة الوطنية لحوكمة الشركات في الجزائر عن إصدار قانون حوكمة الشركات الجزائري. وقد تم إعداد هذا القانون بمساعدة كل من المنتدى العالمي لحوكمة الشركات (GCGF)، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC). ومن المعروف أن مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) يقوم بدع جمعية "كير" (CARE) فيرفع درجة الوعي بالقانون، والدفع باتجاه المضي قدماً في تطبيق حوكمة الشركات في الجزائر¹⁹. وسيطلب الأمر من الجماعات المحلية أن تقوم باستثمار ذلك في نشر وزيادة الوعي في دوائر القطاعين العام والخاص وأجهزة الإعلام بفوائد ومزايا حوكمة الشركات والإطار المؤسسي اللازم لها ويعتمد النجاح في إتباع ممارسات حوكمة الشركات في الجزائر على مدى اتساع نطاق قبولها في مجتمع الأعمال وهذا يتطلب إحداث تحول ثقافي، ولمساندة هذه العملية سيقوم مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) بدعم أصحاب المصالح في القطاع العام والخاص مثل دائرة العمل والتفكير الخاصة بالمشروعات (CARE) بهدف الترويج لحوكمة الشركات وزيادة الوعي وإتباع الدليل الجزائري الخاص بها.²⁰

أما التقرير عن الاستدامة بالنسبة للمعايير البيئية والمسؤولية الاجتماعية فهناك فجوة كبيرة وهذا الغياب يرى الباحث انه راجع أيضا إلى جملة من الأسباب يمكن ذكر أهمها:

- غياب القوانين والتشريع الذي يجبر المؤسسات على الإفصاح الجوانب الاجتماعية والبيئية، فنظام الإفصاح الوحيد والذي يكتسي الطابع الإلزامي هو ذلك الذي يتعلق بالقوائم المالية السنوية، هذا الأخير وحتى وان كان موجودا في القانون التجاري الجزائري لسنة 1975 بالنسبة لشركات الأسهم، فانه لم تشرع الجزائر في تطبيقه إلا منذ سنة 2005 بالنسبة للأشكال القانونية الأخرى للشركات وهذا في إطار صياغة جملة من القوانين التي تدخل ضمن تأهيل المحيط الاقتصادي الجزائري؛

- غياب جماعات الضغط المتمثلة في الجمعيات والمنظمات خاصة منها تلك الناشطة في مجال حماية البيئة التي تفرض على المؤسسات القيام بمثل هذا الإفصاح إضافة إلى تقاريرها المالية؛

إن ما يميز المؤسسات الاقتصادية في الجزائر أنه معظمها مغلق وهي تتعامل وتتفاعل مع دائرة صغيرة من الأطراف وهم المستثمرين والشركاء وتعمل في ظل أدنى مستوى من الإفصاح.

الخاتمة:

أستهدف البحث وضع إطار نظري للتقرير المحاسبي من استدامة المؤسسات الاقتصادية، وكذلك استهدفت الدراسة إلى معرفة نمو تقارير الاستدامة بالدول العربية:

ويمكن بلورة أهم نتائج البحث بشقيه النظري والتطبيقي علي النحو التالي:

استدامة المؤسسات الاقتصادية هو نموذج جديد تماما من خلاله الأعمال يجب أن تعمل بدلا من متابعة نماذج تعظيم الربح إلى دمج الإدارة الممنهجة للجوانب البيئية والاجتماعية في الأعمال التجارية جنبا إلى جنب مع الجوانب الاقتصادية؛

التقرير المحاسبي عن الاستدامة في المؤسسات الاقتصادية العربية

كـ تقرير الاستدامة هو تقرير سنوي يتم إصداره من قبل المؤسسات المسؤولة، للإفصاح عن أثارها في المجالات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية، يمثل التقرير الوسيلة لقياس الأداء والإفصاح عن دور المؤسسة في مجال الاستدامة، انطلاقاً من مسؤولية المؤسسة في تعزيز التزاماتها تجاه توقعات الأطراف ذات المصلحة بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهو ما يثبت صدق الفرضية الأولى؛

كـ يتم الإفصاح عن معلومات الاستدامة في شكل تقارير الاستدامة والتي تقدم معلومات كمية ووصفية، مالية وغير مالية، وتوصيل تلك المعلومات لأصحاب المصالح، وهناك عدة أشكال ونماذج للإفصاح والتقرير عن مخرجات المحاسبة عن التنمية المستدامة والمتمثلة في تقرير الاستدامة؛ وهو ما يثبت صدق الفرضية الثانية؛

كـ يبدو أن المؤسسات الاقتصادية العربية لا تزال تراهن على ضعف مؤسسات الاقتصادية وقتلتها، فنجد أن المؤسسات في الدول العربية وبدرجة قليلة من الوعي للالتزام بالتقرير المحاسبي عن الاستدامة بالإضافة إلى النقص الفاتح في أنظمة المحاسبة على الإساءات البيئية والاجتماعية. والدليل على ذلك أن تقارير الإفصاح عن الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية على المستوى العالمي نمت بما يفوق 66% في العام 2014 عن العام 2007. وهذا ما يثبت عدم صدق الفرضية الثالثة؛

الاقتراحات:

نوجز أهم الاقتراحات في النقاط التالية:

كـ ضرورة قيام المؤسسات الاقتصادية على إدماج أبعاد التنمية المستدامة ضمن أولوياتها الإستراتيجية ودمج مبادئ الاستدامة في سياساتها وممارساتها وتخطيط وتصميم وتشغيل النظم التي تدعم التنمية المستدامة وتنفيذ الممارسات الفعالة، وابتكار وتحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي والبيئي وتعزيز الأداء الاقتصادي؛

كـ تشجيع الاتصال المتزايد مع الأطراف ذات المصلحة على أساس أن تقارير الاستدامة هي أكثر فعالية من أي وسيلة أخرى لتشجيع هذا الحوار. أي انه تقرير جيد يمكن عرض شامل لأصحاب المصلحة على قدرة المؤسسات الاقتصادية على إدارة الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية؛

كـ ضرورة إعداد برامج تدريبية للمحاسبين صقل معرفتهم بالجديد في مجالات الممارسات العملية بما يتماشى والتطورات البيئية للأعمال؛

كـ يجب على المهتمين بالمهنة خاصة أساتذة المحاسبة والمراجعة عقد مؤتمرات و ورشات عمل مهمتها الأساسية الاستقرار على مقاييس عملية لقياس وتقييم مزاعم الإدارة بشأن الأداء البيئي والاجتماعي بصفة خاصة باعتبار انه هناك استقرار على مقاييس الأداء المالي للاستدامة؛

كـ يجب أن تهتم البحوث الحاسوبية بالبحث في اطر أو نماذج مقترحة للإفصاح عن الاستدامة من خلال توسيع نطاق التقرير المالي الحالي بحيث يأخذ في الحسبان الأبعاد البيئية والاجتماعية لأداء المؤسسات الاقتصادية.

الهوامش والمراجع:

¹ أمين السيد احمد لطفي، المحاسبة والمراجعة عن التنمية المستدامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص 32_33.

² نفسه.

³WBCSD, the guidance tool on sustainable development reporting (draft 2.0), 2002 .P 03.

4www.group100.com.au/publications/kpmg_g100. Retrieved on: 2015-05-28

5https://www.globalreporting.org/.../Starting-Points-2-G3.1.pdf Retrieved on: 2015-05-28

6 http://www.accountability.org/standards/aa1000as/index.html Retrieved on: 2015-05-28

7Kpmg, International Survey Of Corporate Sustainability De Meern, Kpmg, 2005, P 4.

8Ethical investement researche services (eiris): the state of responsible business: global corporate response to environmental_ social and governance (esg) challenges .London:Ethical investement researche services (eiris) 2007 . P 17

9Kpmg, op cite, 2005, p05.

10Ethical investement researche services (eiris): op cite, p 15.

11Ethical investement researche services (eiris), op cite,p 19.

12Op cite, p20.

¹³أسامة عبد المنعم، احمد طه العجلوني، تقارير الاستدامة: التحسيد الحقيقي للحاكمية المؤسسية (دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الاردونيين)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 5 العدد 10، 2013، ص 169.

¹⁴Kpmg, International Survey Of Corporate Sustainability De Meern, Kpmg, 2008, p p 10_11.

15 التقرير الدوري الأول: الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية في دول الخليج العربي، شركة المشورة والرأية للاستشارات المالية الإسلامية، 2012، الكويت. ص12.

¹⁶http://www.mandr.com.kw/index.php/ar/studiesresearches/periodicreports/pr-1-2012/

Retrieved on: 2015-05-28

¹⁷البورصة المصرية، منهجية مؤشر S&P/EGXESG للبورصة المصرية، 2012، ص 02.

¹⁸ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، إصدار 2009، ص14.

19 مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد، 13، القاهرة، 2009، ص 01.

20 مركز المشروعات الدولية الخاصة، حوكمة الشركات قضايا واتجاهات، نشرة دورية يصدرها مركز المشروعات الدولية الخاصة، العدد13، القاهرة، 2008، ص 02.